A

WIPO
المنظمة العالمية للملكية الفكرية

WIPO/ACE/18/21
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 19 يناير 2026

اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ

الدورة الثامنة عشرة
جنيف، من 2 إلى 4 يونيو 2026

عمل برنامج مراقبة الركاب والبضائع التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مجال حقوق الملكية الفكرية

مساهمة من إعداد السيد بوب فان دن بيرغي، نائب رئيس برنامج مراقبة الركاب والبضائع، فرع إدارة الحدود، شعبة العمليات، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، فيينا، النمسا [*]

ملخص

ينفذ برنامج مراقبة الركاب والبضائع (PCCP) من قبل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) بالتعاون مع منظمة الطيران المدني الدولي (ICAO) والإنتربول ومنظمة الجمارك العالمية (WCO) لتعزيز إدارة الحدود في الموانئ البحرية والمطارات والحدود البرية الرئيسية، وتقديم تدخلات قائمة على المعلومات الاستخباراتية لوقف الاتجار غير المشروع وحماية التجارة من خلال تعزيز التعاون في مجال إنفاذ القانون. وتسلط هذه المساهمة الضوء على عمل برنامج مراقبة الركاب والبضائع الذي يركز على حقوق الملكية الفكرية، بما في ذلك الجهود الرامية إلى معالجة التعدي على تلك الحقوق من خلال بناء القدرات والتعاون بين الوكالات ودعم الحوار السياساتي بشأن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية.

[*] الآراء الواردة في هذه الوثيقة تعبر عن رأي المؤلف ولا تعكس بالضرورة آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.

برنامج مراقبة الركاب والبضائع التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

1. يقدم فرع إدارة الحدود التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) مساعدة تقنية شاملة وتعاونية للدول الأعضاء في مجال إدارة الحدود. ويتمثل هدفه الرئيسي في مكافحة الجماعات الإجرامية المنظمة المتورطة في أنشطة غير مشروعة مختلفة من خلال تعزيز تدابير مراقبة الحدود لجميع السلع. وإدراكاً منه بأن معظم الجماعات الإجرامية المنظمة تشارك في أنواع متعددة من التجارة غير المشروعة، يتبنى فرع إدارة الحدود نهجاً جماعياً لتعطيل عملياتها بشكل فعال. ويركز الفرع على استراتيجية شاملة لحماية الحدود وسلسلة التوريد التجارية من التسلل الإجرامي. ويحقق ذلك من خلال إقامة الشراكات، وتنمية القدرات، والأنشطة التشغيلية، واستخدام التكنولوجيات المبتكرة.

2. وضمن إطار فرع إدارة الحدود، يدعم برنامج مراقبة الركاب والبضائع (PCCP) إنشاء وصيانة وحدات مراقبة الموانئ (PCUs) التابعة للوكالات الوطنية في الموانئ البحرية، ووحدات مراقبة الحدود البرية (LCUs) في الموانئ الجافة والمعابر الحدودية البرية، ووحدات مراقبة المطارات (ACUs) في المطارات. ويقوم البرنامج بإعداد موظفي الجمارك وموظفي إنفاذ القانون الآخرين وتدريبهم وتوجيههم بهدف تحسين عملية تعريف هويات الركاب وحاويات البضائع عالية المخاطر وتفتيشها، مع تقليل الاضطرابات التي قد تتعرض لها التجارة والأعمال المشروعة إلى أدنى حد ممكن. ويشجع البرنامج الشراكات بين الوحدات التي يدعمها البرنامج ومجتمع التجارة والأعمال. ةيعزز التعاون الوثيق بين وكالات إنفاذ القانون الوطنية، ويضمن في الوقت نفسه تطوير آليات فعالة لتبادل المعلومات بين البلدان المشاركة في البرنامج على المستويين الإقليمي والدولي، وعلى نطاق أوسع مع الجمارك ومجتمع إنفاذ القانون.

3. وعقب عشرين عامًا من تأسيس البرنامج، يدعم البرنامج الآن 192 وحدة في 89 بلدًا. ويمكن للوحدات تبادل المعلومات مع نظرائها في البلدان الأخرى باستخدام CENComm، وهو تطبيق اتصالات آمن طورته المنظمة العالمية للجمارك. وهذا يتيح للوحدات الوصول إلى ثروة من المعلومات، مما يسمح للمستخدمين بمشاركة المعلومات عن الركاب والحاويات عالية المخاطر في الوقت الفعلي.

4. وأسفرت استراتيجية البرنامج عن ضبط مجموعة واسعة من البضائع المحظورة، الأسلحة والذخيرة، والحيوانات والنباتات، والنفايات الخطرة، والمخدرات المحظورة، والسلع الاستراتيجية، والمنتجات الطبية المزيفة، والمواد الاولية المستخدمة في صناعة المخدرات والمتفجرات، والسجائر، والكحول، والمركبات المسروقة، والسلع المقلدة أو التي تعتدي على حقوق الملكية الفكرية.

ثانياً. عمل برنامج مراقبة الركاب والبضائع في مجال حقوق الملكية الفكرية

5. تُلحِق انتهاكات حقوق الملكية الفكرية الضرر بمصالح الأعمال المشروعة والاقتصادات الوطنية. تواجه الوحدات المدعومة من البرنامج يومياً منتجات مقلدة، تتراوح بين الملابس ومستحضرات التجميل إلى السجائر وقطع غيار السيارات والألعاب والإلكترونيات. منذ بدء البرنامج، ضبطت وحدات البرنامج أكثر من ألف شحنة لانتهاكها حقوق الملكية الفكرية، مما ساهم في حماية المستهلكين والأسواق الوطنية من المخاطر المرتبطة بالمنتجات المقلدة.

6. وتؤدي النظم القانونية وسلطات إنفاذ القانون والشركات دوراً في ضمان الإنفاذ الفعال. وبفضل خبرة تزيد عن 20 عامًا في توفير التدريب والتنسيق المتخصصين لتعريف وفحص الركاب وحاويات الشحن عالية المخاطر، يشغل البرنامج مكاناً متميزاً لمواجهة التحديات المرتبطة بالكشف عن تجارة السلع المقلدة وإحباطها. وتشمل مقاربته لتعزيز إنفاذ حقوق الملكية الفكرية ما يلي:

- إجراء ندوات وبرامج تدريبية عن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية: ينظم البرنامج ندوات ودورات تدريبية لوحداته، يشارك فيها أصحاب العلامات التجارية، بهدف بناء القدرات في مجال إنفاذ حقوق الملكية الفكرية.

- تسهيل التواصل المباشر مع مالكي العلامات التجارية: يشجع البرنامج على التعاون المباشر بين أصحاب العلامات التجارية ووحدات الإنفاذ من خلال منصات مثل مجموعة العمل المشتركة بين الصناعات. مما يتيح تبادل المعلومات الاستخباراتية بشكل آني لتعزيز عملية تحديد الهوية وتحليل المخاطر.

- تطوير وتحديث قوائم جهات الاتصال لأصحاب العلامات التجارية: يساعد البرنامج الوحدات على الاحتفاظ بقوائم شاملة بجهات الاتصال الرئيسية لأصحاب العلامات التجارية في كل بلد. مما يسهل التواصل الفوري في حالات الشحنات المحتجزة، ويبسط عملية التحقق ويسرع استجابات الإنفاذ.

7. ويعمل البرنامج بشكل وثيق مع قسم حقوق الملكية الفكرية في منظمة الجمارك العالمية في بروكسل، مما يتيح لأعضاء الوحدة المشاركة في العمليات الإقليمية والدولية وحلقات العمل المتخصصة. وبالتالي، يستفيد البرنامج من الشراكات طويلة الأمد بين المنظمة العالمية للجمارك وأصحاب حقوق الملكية الفكرية ومذكرة التفاهم المبرمة مع الرابطة الدولية للعلامات التجارية (INTA). وتوفر هذه

الروابط للوحدات المدعومة من البرنامج وصولاً مميزاً إلى الخبرات الفنية والشبكات التشغيلية، مما يعزز قدرتها على إنفاذ القانون بشكل كبير.

8. ونظراً لوتيرة تكرار انتهاكات حقوق الملكية الفكرية، يعالج البرنامج هذه المسألة بشكل منهجي في جميع أنشطته المتعلقة ببناء القدرات، سواء من خلال التدريب أو حلقات العمل العملية أو بعثات التوجيه. ومنذ عام 2023، نفذ البرنامج سلسلة من الأنشطة المتخصصة المصممة لتعزيز قدرة موظفي الجمارك وموظفي إنفاذ القانون الآخرين على الكشف عن انتهاكات حقوق الملكية الفكرية والتصدي لها. وشملت هذه الأنشطة دورات تدريبية متخصصة في مجال حقوق الملكية الفكرية في كمبالا، أوغندا (فبراير 2023) ومابوتو، موزمبيق (مايو-يونيو 2023)؛ وحلقة عمل إقليمية للتدريب على حقوق الملكية الفكرية والقطاع الخاص في أكتاو، كازاخستان (يوليو 2023)؛ وحلقة عمل تدريبية وتوعوية عملية عن حقوق الملكية الفكرية في كراتشي، باكستان (أغسطس 2023)؛ جلسة توجيهية في مدينة بنما، بنما (سبتمبر-أكتوبر 2024)؛ وجلسات مختلفة عن حقوق الملكية الفكرية كجزء من التدريب الذي تم إجراؤه في بوليفيا والمكسيك وباراغواي وأوروغواي (طوال عام 2025). ولم تقتصر تلك الأنشطة المستهدفة على بناء القدرات التقنية فحسب، بل عززت أيضاً التعاون مع القطاع الخاص في مختلف المناطق.

9. وعلى الصعيد العالمي، عزز البرنامج مشاركته في الحوار السياساتي والتنسيق الدولي من خلال المشاركة في فعاليات تقودها المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو). فعلى سبيل المثال، في يوليو 2024، ساهم البرنامج في الندوة دون الإقليمية بشأن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية لموظفي الجمارك ومحققي الشرطة والمدعين العامين، التي عُقدت في سان خوسيه، كوستاريكا، لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات. وفي سبتمبر 2024، قدم البرنامج عرضًا في الندوة الإقليمية الفرعية للويبو واللجنة الاقتصادية لأوروبا (EEC) بشأن تعزيز احترام الملكية الفكرية لأعضاء السلك القضائي ومسؤولي إنفاذ القانون.

ثالثاً. التحديات والدروس المستفادة

10. أحد التحديات الرئيسية التي يواجهها البرنامج هو عدم وجود تشريعات تستهدف انتهاكات حقوق الملكية الفكرية في المناطق المتضررة. ومن الدروس المستفادة ضرورة توعية الحكومات، بما في ذلك من خلال أنشطة تدريب وطنية وإقليمية تركز على تكييف التشريعات للسماح بوقف الحاويات ومصادرة البضائع التي تتعدى على حقوق الملكية الفكرية.

11. إذ لا تملك حكومات بلدان الموانئ العابرة حافزاً كبيراً للتحرك، نظراً لأن نسبة كبيرة من الحاويات تمر عبر موانئها دون أن تدر دخلاً مباشراً. ولذلك فإن التوعية، مرة أخرى، هي المفتاح. ومع ذلك، تظهر التحديات حتى في الحالات التي توجد فيها رغبة في تفتيش الحاويات. فقد لا تتوفر في الموانئ مساحة تخزين للبضائع المضبوطة أو ما يكفي من الموظفين لإجراء عمليات التفتيش وإحالة القضايا إلى المحاكم.

12. ويتمثل تحدٍ آخر مهم في التفاوت في مستوى مشاركة القطاع الخاص. وعند احتجاز حاوية تحتوي على بضائع تنتهك حقوق الملكية الفكرية، على سبيل المثال، يتعين على صاحب العلامة التجارية تقديم شكوى إلى السلطات الوطنية لبدء الإجراءات. ولكن، في كثير من الأحيان، لا يقدم صاحب العلامة التجارية شكوى، مما يترك السلطات عالقة مع حاوية من البضائع تشغل مساحة تخزين قيّمة. وفي النهاية، يكون الخاسر الوحيد هو السلطات.

13. ولذا فأن من الأهمية بمكان توعية القطاع الخاص بدوره. ولهذا الغرض، يدعو البرنامج أصحاب العلامات التجارية إلى حضور ندوات ودورات تدريبية كل عام. كما يعمل مباشرة مع أولئك الذين يبدون اهتماماً بالتعاون مع البرنامج.

14. وقد وجد البرنامج أن الاحتفاظ بقائمة بأسماء جهات الاتصال الرئيسية لأصحاب العلامات التجارية في كل بلد أمر مفيد في مكافحة الانتهاكات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية بشكل أكثر فعالية. وعند احتجاز حاوية، يمكن لموظفي الوحدة المدعومة من البرنامج إبلاغ أصحاب العلامات التجارية مباشرة. وإلا، فقد يستغرق الأمر أسابيع للحصول على رد، إذا لم يعرف الضباط بمن يتصلون.

15. ويمكن لأصحاب العلامات التجارية تسهيل عمل الوحدات المدعومة من البرنامج من خلال مشاركة المعلومات الاستخباراتية التي لديهم، مما قد يحسن تحليل المخاطر في تحديد ملامح الحاويات. ومن المفيد أيضًا أن يستأجر أصحاب العلامات التجارية مساحة تخزين للبضائع المقلدة المضبوطة وأن يوفروا الآلات اللازمة لتدميرها بطريقة صديقة للبيئة.

رابعاً. استنتاج

16. يعزز البرنامج قدرات الدول الأعضاء ووكالات إنفاذ القانون التابعة لها على الحدود الجوية والبحرية والبرية لوقف الاتجار غير المشروع بالبضائع وتنقل الركاب ذوي المخاطر العالية - مع تسهيل التجارة والتنقل والاتصال والمساهمة في النمو الاقتصادي

والازدهار. ومنذ بدء البرنامج، ضبطت الوحدات المدعومة من البرنامج أكثر من ألف شحنة متعلقة بانتهاكات حقوق الملكية الفكرية. وعلى مدى أكثر من 20 عامًا، اكتسب البرنامج رؤية عملية عن الطبيعة المعقدة لانتهاكات حقوق الملكية الفكرية. وتشمل الدروس المستفادة أهمية توعية الحكومات بضرورة تكييف تشريعاتها المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية للسماح بمصادرة البضائع المخالفة. ويجب إقناع حكومات البلدان التي توجد بها موانئ عبور بدورها الحاسم في وقف الجرائم المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية. ومن المهم أيضا تدريب القطاع الخاص والتعاون المباشر مع أصحاب العلامات التجارية.

[نهاية المساهمة]